للصراع العربي الاسلامي – الصليبي الاوربي . وبعد أن أنحسر مدّ هذه الحروب ، غدت هذه المنطقة ارضا شبه مهملة وتابعة أسميا لبعض السلطنات في مصر أو العراق .[١٤٨] ومنذ عام ١٥١٧م خضعت هذه المنطقة للاحتلال والهيمنة العثمانية . وقد وسمتها سياسة الاحتلال الجديد هذا، بالصبغة الادارية العشائرية – شبه الاقطاعية ، كظاهرة مميزة وعامة .

وقبيل الحرب العالمية الاولى ، جعل العثمانيون هذه المنطقة أدارياً ، متصرفية تابعة لولاية سوريا . ورغم ذلك ، لم يفلحوا في أستئصال شأفة العصبية القبيلية المستشرية بين عشائر هذه المنطقة ، بل وجدوا فيها وسيلة للاستغلال وبسط النفوذ والخلاف . علاوة على ذلك ، كانت الضرائب المرهقة والمستمرة ، وقانون التجنيد الالزامي ، واعمال السخرة ، قد ضاعفت من نقمة الفلاحين والسكان المحليين بصورة عامة . كما جعلت مشاعر الاستياء والسخط ثم الثورة ، تتسلل الى صفوفهم كظاهرة محتمة ضد هذا الحكم ، الذي كان ينخره الفساد والتدهور . مما ادى الى نشوب انتفاضتين فلاحيتين في الشوبك عام ١٩٠٥ وفي الكرك عام ١٩١٠ . لذا يمكن القول أن الظروف المذكورة آنفاً في هذه المنطقة ، لاسيما قبيل الحرب العالمية الاولى ، كادت تكون مهيأة للتخلص من الهيمنة العثمانية . ولما قامت ثورة الحجاز في حزيران ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين بن علي ، تمكنت الى حد ما ، من استثمار هذا الوضع بشكل واضح ومناسب .[١٤٩]

أسباب وظروف
نشوء أمارة شرق الأردن

أ- الأوضاع السياسية العامة قبل التأسيس :

مما يلفت النظر ، أن نشوء أمارة شرق الاردن – التي غدت مملكة بعدئذ كما سنرى – قد تم بصيغة سياسة تدريجية . فقد كانت منطقة شرق الاردن في اول الأمر ، تعتبر من الأقاليم العربية الواقعة ضمن المناطق التي حددتها الأتفاقية الاستعمارية المعروفة بـ (سايكس – بيكو ١٦ أيار ١٩١٦) . ومعنى ذلك – وبموجب هذه الأتفاقية – أنها واقعة ضمن منطقة النفوذ البريطاني .[١٥٠] وبشكل

آخر، كانت هذه الاتفاقية، تتعارض مع المضمون الظاهري (للملكة العربية) التي أتفق على تأسيسها بعد الانتهاء الحرب. اذ من المعلوم، أن المباحثات السرية التي اجرتها بريطانيا مع الشريف حسن في مكة، والتي عرفت تحت اسم (مراسلات حسين- مكماهون ١٤ تموز ١٩١٥-١٠ اذار ١٩١٦) كانت قد أعتبرت منطقة شرق الأردن، من المناطق العربية التي سينال العرب فيها الاستقلال، وفي أطار المملكة العربية التي حددها الشريف حسين نفسه.[١٥١]

وعند اندلاع أوار الحرب العالمية الاولى، وقيام ثورة الحجاز في ١٠ حزيران ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين بن علي، اصبحت هذه المنطقة ضمن الاعتبارات الجغرافية والحربية، ميدانيا للعمليات العسكرية التي درات رحاها بين القوات العثمانية وبين قوات الجيش العربي بقيادة الامير فيصل بن الحسين، والذي كان يشكل- ضمن الخطة الحربية الاستراتيجية للحلفاء- بمثابة الجناح الأيمن للقوات البريطانية الزاحفة من مصر بأتجاه فلسطين وسوريا بقيادة الجنرال النبي. وقد تم تحرير هذه المنطقة من الهيمنة الادراية والعسكرية العثمانية في اواخر ايلول ١٩١٨. وفي الاول من تشرين الاول كانت طلائع الجيش العربي قد دخلت دمشق.[١٥٣]

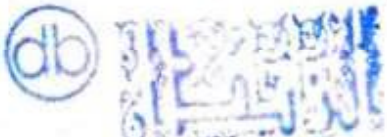

وعلى أثر ذلك، اصبحت منطقة شرق الاردن خاضعة من الناحية الادارية للحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، خاصة بعد اعتلاء الامير فيصل لعرش سوريا. ومع هذا، أفتقدت هذه المنطقة الى الاهتمام والعناية الكافيين من هذه الحكومة، وذلك لأنشغالها بتنظيم ادارتها، مما ادى الى اشاعة الاضطراب واستشراء الخصومات بين القبائل وفي الوقت ذاته، عانت هذه الحكومة من التلكو في دفع الضرائب، ومن انتعاش الغزو لاسيما في الأوساط البدوية. اضافة الى مواقف السكان السلبية من التجنيد الألزامي الذي فرض كأجراء لمواجهة القوات الفرنسية الطامعة في السيطرة على سوريا.[١٥٣]

وبعد الاتفاق البريطاني- الفرنسي في ١٥ ايلول ١٩١٩، وقرارات مؤتمر سان- ريمو في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ القاضية بفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والانتداب البريطاني على العراق وفلسطين وشرق الاردن. شرعت هاتان الدولتان من ادخال هذه القرارات قيد التنفيذ. فقد انسحبت القوات البريطانية من سوريا وشرق الاردن وبهذا اعطت المجال للقوات الفرنسية لاسقاط الحكومة العربية في دمشق بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠. اما بريطانيا - ورغم انسحاب قواتها

من شرق الأردن - فمندوبها السامي في فلسطين (هربرت صموئيل) بقي مسؤولاً عن أستصواب الأمور فيها، بعد أن عدت مفتقدة للأمن والاستقرار والادارة.(١٠٠)

كان البعض من رجالات الحركة الوطنية في سوريا قد اقترح على الامير فيصل، بعد خروجه من سوريا، بالتوجه الى شرق الاردن لاتخاذها كقاعدة مناهضة للنفوذ الفرنسي. لكن فيصل فضل فكرة العمل في ميدان السياسة في اوربا على هذا الاقتراح. وربما اراد بعد هذه الصدمة ان يتجه الى الموازنة بين السياسة العملية لاعتقاده للسلاح وللمال - وبين الحس الوطني. فأرسل من جهته الشريف محمد علي البديوي الى سكان هذه المنطقة ليؤكد لهم بشكل او بآخر مثل هذا الاحساس.(١٠١)

لقد احدث هذا التحرك الفرنسي - البريطاني المشترك، ما يشبه الفراغ السياسي في شرق الاردن. ولم يكن ذلك موضع قلق لسكانها فحسب، بل مسألة تهم المصالح الفرنسية والبريطانية معاً. ففرنسا غدا شغلها الشاغل احكام قبضتها على سوريا. اما بريطانيا فأصبحت معنية باستقرار شرق الاردن وهدوئه، بسبب التزاماتها تجاه الفرنسيين في سوريا، ثم محاولة تعزيز سياستها في فلسطين والعراق. لذا لم تتخذ في اول الامر قراراً نهائياً بشأن مصير هذه المنطقة، بل حاولت استثمار هذا الوضع بمرونة والى اقصى حد ممكن، ريثما تجري ترتيباً عاماً لمنطقة انتدابها، وبما يخدم اوضاعها الاستعمارية بصورة عامة.

ومن هنا باتت هذه المنطقة مدعاة لأختلاف وجهات النظر بين الأستعماريين البريطانيين. وعلى الضد من وجهة النظر الداعية الى الحاق شرق الأردن بفلسطين، أو أحتلالها عسكرياً. تمثل الأتجاه الأقوى، بفصل هذه المنطقة عن فلسطين وتأسيس حكومات محلية فيها. وأبرز من مثل هذا الأتجاه، اللورد كرزن (وزير الخارجية البريطاني). وعلى هذا الأساس، بدأ هربرت صموئيل بتهيئة الأجواء الملائمة لتنفيذ هذه السياسة. فبعد أن أبلغ فيصل بمضمونها، أجتمع في السلط مع أعيان وشيوخ شرق الأردن في ١٦ آب ١٩٢٠، حيث القى فيهم خطاباً، طرح من خلاله عدم رغبة بريطانيا بألحاق شرق الأردن بفلسطين، وعزمها على تشكيل (حكومات محلية) بمساعدتها. وغداة أنتهاء هذا الأجتماع، أقدم صموئيل على تعيين العديد من الضباط الأنكليز لهذه الغاية.(١٠٢)

ومهما يكن من أمر، فقد تشكلت في هذه المنطقة، في الفترة من آب ١٩٢٠ الى ١١ نيسان ١٩٢١، ثلاث حكومات محلية منفصلة عن بعضها، هي (عجلون) و (السلط وعمّان) و (الكرك). الاّ أن هذه الحكومات لم تلبث أن انقسمت الى حكومات أخرى أصغر منها. فقد أستطاع الميجر سومرست من اقامة ست حكومات محلية، مستغلاً بشكل خاص الخلافات والحزازات العشائرية، بغية توطيد الأمن وتعزيز الاستقرار.(١٥٧) وبالرغم من أن هذه الحكومات عبرت عن بداية اولى للتفتح الأجتماعي والسياسي، وانقسام المنطقة وسكانها الى مناطق ذات وحدات اجتماعية وأقتصادية.(١٥٨) غير أنها، كانت على نحو آخر، مدعاة للخلافات فيما بينها، الى جانب الاضطرابات التي أخذت تنذر بما يشبه الحرب الأهلية.(١٥٩) لاسيما وأنها قد أثبتت عجزها عن مواجهة المشاكل العامة. فسادت الفوضى وازدادت حوادث الغارات على ضفة الأردن الغربية ومثلها على المناطق السورية المتاخمة لشرق الأردن.

ومع هذا، أتصفت هذه الحكومات بجملة خصائص عامة هي، أولاً ـ لم يكن لأي منها صفة دولية. ثانياً ـ كانت كل حكومة خاضعة لأمرة ضابط سياسي بريطاني. ثالثاً ـ كان رؤساء هذه الحكومات من شيوخ العشائر ذوي السطوة والنفوذ. رابعاً ـ عدم تلقيها أية معونة مالية أو عسكرية من بريطانيا.(١٦٠) وفضلاً عن ذلك، لم يكن تشجيع قيام مثل هذه الحكومات، سياسة نهائية من قبل بريطانيا، بقدر ماكان قراراً مؤقتاً يستهدف الحفاظ على الوضع القائم، لحين البت بشكل نهائي بمستقبل هذه المنطقة.(١٦١)

ب ـ أتفاقية عبد الله ـ تشرشل :

كان لسقوط حكومة فيصل العربية في سوريا، وقعها المفاجئ على الشريف حسين (ملك الحجاز) وأبنه الأمير عبد الله (وزير خارجيته). فبعد زهاء أربعة أشهر من ذلك، أعلنا عن عزمهما بأستعادة سوريا «بقوة السلاح» وتحريرها من السيطرة الفرنسية. فقد خرج الأمير عبد الله من الحجاز على رأس قوة من الجنود والمتطوعين، مؤلفة من حوالي ألفي شخص، بأتجاه مدينة معان التي وصلها في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠. ومن هناك، شرع بالأتصال بأعيان شرق الأردن والمناطق العربية المجاورة. وبهذا الصدد يرى عوني عبد الهادي (سكرتير الأمير عبد الله بعدئذٍ) بأن ظهور الأمير على هذه الشاكلة: «لم يكنْ له صلة واضحة أو تنسيق

دقيق مع رجال الحركة الوطنية في سوريا والذين خرجوا منها بعد سقوط حكومة فيصل ». (١٣٢) وفي ٥ كانون الأول ١٩٢٠ وجه الأمير نداءً الى السوريين ، وناشد فيهم الشعور العربي القومي لحمل السلاح بوجه الفرنسيين . كما وعدهم بالعودة الى موطنه الحجاز بعد أن يتفرغ من أنجاز هذه المسألة . (١٣٣)

لكن مجريات الأمور فيما بعد ، أظهرت أن طموحات الأمير عبد الله كانت أبعد من ذلك بكثير . خاصة بعد أن أعلن نفسه (نائباً لملك سوريا) . وأخذ بتوسيع دائرة أتصالاته ، بغية جذب المؤيدين للألتفاف حوله وتثبيت نشاطاته كأمر واقع . ومع هذا ، كانت الأستجابة العربية لندائه ضعيفة الى حد ما . أما السلطات الفرنسية فقد أتخذت الأجراءات العاجلة لتعزيز سيطرتها على الحدود الجنوبية من سوريا ، كما طالبت الحكومة البريطانية بأتخاذ ماتراه مناسباً للحد من نشاط وتحركات الأمير .

ومع أن بريطانيا عارضت في أول الأمر ، دخول الأمير عبد الله الى شرق الأردن ، الاّ أنها تمكنت تدريجياً ، من أحتواء الاحراج الذي أوقعها فيه الأمير ، حيث وجهت الدعوة الى الأمير فيصل للقدوم الى لندن ، وحينها التقى فيصل هناك بكل من اللورد كرزن ، وتشرشل ولورنس . وقد وعده هؤلاء بمنح سكان العراق وشرق الأردن الحق بادارة أنفسهم بأنفسهم ، ودعم ترشيحه لعرش العراق ، أضافة الى أعرابهم عن رغبتهم بالتفاهم مع الأمير عبد الله حول مصير شرق الأردن . غير أنهم اشترطوا عليه ، قبل البت بهذه الأمور ، الاتصال بوالده الشريف حسين وأخيه عبدالله ، لحثهما على الأمتناع عن أي تحرك في شرق الأردن . فأمتثل فيصل لذلك ، وأخبر والده وأخاه ، بصيغة هذه المقترحات البريطانية . (١٣٤)

وهكذا ، تمكن الأمير عبد الله ، بهذه الخطوة السياسية المفاجئة والمناورة من وضع نفسه في موقع أفضل في المساومة والتعامل مع الأنكليز . لاسيما بعد تقدمه الى عمان في مطلع آذار ١٩٢١ ، كمحاولة أخرى ، لتعزيز موقعه ونفوذه بشكل أوسع . غير أن بريطانيا كانت وقتئذٍ ـ وكما سبقت الأشارة ـ تهيء الأجواء لمؤتمر أستعماري ، بغية ترتيب أوضاعها السياسية الأستراتيجية العامة في « الشرق الأوسط » والمنطقة العربية بصورة خاصة . ولذا جاء (مؤتمر القاهرة ١٢ ـ ٢٤ آذار ١٩٢١) برئاسة ونستون تشرشل ، ليضع أسس الخطوط العامة لتلك السياسة . (١٣٥) وفي واقع الحال ، كان تقدم الأمير عبد الله الى عمان ، أثار أرتباك المؤتمرين في القاهرة . ومع ذلك ،

فانهم تعاملوا مع هذه الواقعة من زاوية امكان اجراء تسوية نهائية معه . كما أن الأمير انتهز فرصة انعقاد هذا المؤتمر ، ليستثمرها لصالحه . فأرسل الى القاهرة عوني عبد الهادي (سكرتيره الخاص) الذي طرح على تشرشل نوايا الأمير تجاه سوريا ومواقفه الودية تجاه بريطانيا . الا أن تشرشل فضل التباحث في هذه المسألة مع الأمير خلال زيارته المقترحة للقدس . ومما شجع الأمير بشكل أكبر ، هو تلقيه رسالة من والده الشريف حسين تدعوه الى أن يأخذ مقابلته القادمة مع تشرشل مأخذ الجد والتحقق . (١٦٦)

لذلك ، وبعد أنفضاض أعمال المؤتمر المذكور ، لبى الأمير عبدالله دعوة هربرت صموئيل لزيارة القدس ومقابلة تشرشل فيها . وفي مدينة السلط ، أستقبله لورنس ، حيث رافقه الى القدس ، وفي الوقت ذاته قدم له موجزاً لجوهر تلك المقابلة . وفي ٢٧ آذار ١٩٢١ بدأت المباحثات بين عبدالله وتشرشل . ومن سيرها ، بدا وكأن بريطانيا قد أعدت لكل شيء حسابه في هذه المسألة . وامتزجت في حديث تشرشل الشدة بالمرونة والوعد بالوعيد كأي أستعماري عتيد . ولو أنه أطرى بلغة دبلوماسية مجاملة ، الدور المعتبر الذي لعبه العرب خلال الحرب . الا أنه أوضح للأمير ، بأن مطالبة فيصل بسوريا لم تعد في الحسبان ولكن ترشيحه لعرش العراق بات كمسألة مفروغ منها . كما بين للأمير رغبة بريطانيا المتفقة مع بقائه أميراً لشرق الأردن شريطة أمتثاله لرغبتها في أتباع سياسة معتدلة تجاه الفرنسيين في سوريا . وعندما طرح الأمير هواجسه القلقة بشأن مستقبل الأدارة السياسية لفلسطين ، رفض تشرشل بحث التفصيلات بشأنها معه ، لكنه قدم للأمير تلميحات بأن الهجرة اليهودية اليها ، ستخضع لضوابط معينة وليس هناك « مايخشاه على مستقبل العرب فيها » أضافة الى أن بريطانيا ليست لديها النية والعزم على دمج شرق الأردن في النظام الأداري الحالي في فلسطين . (١٦٧)

ومع هذا ، تمخضت المباحثات بين تشرشل وعبد الله ، عن الأتفاق على جملة أمور أساسية ، هي :

١ ـ تأسيس حكومة عربية وطنية في شرق الأردن رئيسها الأمير عبد الله .
٢ ـ تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً اداريا كاملاً ، على أن تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان .
٣ ـ تساعدها بريطانيا بالتكاليف المادية لتوطيد الأمن والنظام .
٤ ـ أن تحافظ على حدود فلسطين وسوريا « من كل أعتداء » .

٥ ـ تتعهد بالمحافظة على قاعدتين جويتين للطيران الأنكليزي في عمان والكرك.
٦ ـ أن تبذل بريطانيا وساطتها في تحسين العلاقات بين الأمير والسلطة الفرنسية في سوريا.
٧ ـ تعتبر هذه الأتفاقية « مؤقتة » لمدة ستة شهور فقط. الى حين عقد أتفاق نهائي بين الطرفين. كما تمّ تكليف المندوب السامي البريطاني في القدس. بتوضيح وتنظيم هذه الأمور بالأتفاق مع الحكومة الجديدة التي سيجري تشكيلها في شرق الأردن.(١٦٨)

وعلى ما يبدو. فأن طموحات الأمير عبدالله السياسية. التقت أخيراً مع الطموحات الأستراتيجية البريطانية. فبعد عودته الى عمان. شرع في تنظيم وتعزيز حكمه الجديد. على ضوء هذه الأتفاقية. التي كانت بمثابة حجر الزاوية الأساسية لنشأة وظهور هذه الأمارة.

ج ـ الدوافع العامة لنشوء الأمارة :

مما لاشك فيه. أن نشوء وخلق أمارة شرق الأردن كان من أبتداع مخططي العقلية السياسية البريطانية بعد أنتهاء الحرب العالمية الأولى.(١٦٩) ويعزو البعض هذا التخطيط الى أنه « لم يخرج عن بناة أفكار لورنس بالأتفاق مع تشرشل ».(١٧٠) كما أعتبره البعض الآخر « تدبيراً صرفاً من تشرشل نفسه ».(١٧١) كما كان هذا مدعاة لآخرين لكي يطلقوا على هذه الأمارة « الكيان الطاريء أو المصطنع ».(١٧٢)

ومع ذلك. هناك جملة أبعاد وعوامل جوهرية ـ أقتصادية وسياسية ـ على نحو خاص ـ دفعت بريطانيا للعمل على تسهيل أقامة هذه الأمارة. وهي :

١ ـ رغبة بريطانيا بتحقيق حالة توازن لوحدتها الاستراتيجية التي كانت تنشدها في منطقة انتدابها العربية في أعقاب الحرب. بحيث لاتخرج هذه المنطقة عن دائرة نفوذها لتقع في قبضة دولة أخرى.
٢ ـ تشكل هذه المنطقة حلقة وصل ومحطة أستراحة على طريق المواصلات الممتد من البحر المتوسط الى الخليج العربي ومن ثم الى الهند. لذا أرادت بريطانية الأشراف والسيطرة عليه بصورة كلية.
٣ ـ سياسة بريطانيا التي كانت تميل الى تنمية وشائج صداقتها مع الأسرة الهاشمية. فأعتبرت عملها هذا. بمثابة أيفاء منها ببعض « الوعود » التي

قطعتها للعرب خلال الحرب . لكنها هنا . رغبت أن توهب للأمير عبد الله ماعجزت عن الأيفاء به لوالده الشريف حسين .

٤ ـ تجنب بريطانيا الأدارة والسيطرة المباشرة الباهضة التكاليف . خاصة في منطقة ذات أرض شاسعة وقليلة السكان . وتسيطر عليها بشكل واضح القبائل البدوية . أضافة الى أمكانياتها الأقتصادية التي تتسم بالضعف والأهمال .

٥ ـ أيجاد مايمكن تسميته بـ « الدولة الواقية أو الكيان العازل » . لفصل الصحراء عن الأراضي الخصبة . ويضمن نوعاً من الأستقرار للأمور السياسية . وفي الوقت نفسه لتضع حداً للاضطرابات العشائرية . ونشاطات الثوار الفلسطينيين والسوريين في هذه المنطقة التي كانت تشكل ملاذاً لهم . كرد فعل لفقدان السلطة السياسية القوية .

٦ ـ أرادت بريطانيا الأيفاء بالتزاماتها تجاه الفرنسيين في سوريا . وأزاء الحركة الصهيونية العالمية في أقامة « وطن قومي لليهود » واعتبار ذلك معادلاً موازياً « لوعد بلفور » الذي كانت عازمة على تطبيقه في أرض فلسطين ؛

٧ ـ الحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة العربية . لاسيما في العراق . بأقامة مراكز ضمان وحراسة لمرور أنابيب النفط ـ التي أنشأت بعدئذ ـ والمنتهية في مواني، على البحر المتوسط .

٨ ـ سياسة التجزئة التي أرادت بريطانيا أتباعها منذئذ . لمنع أية أتجاهات وحدوية عربية . من شأنها أن تشكل خطراً مباشراً على مصالحها في المستقبل .(١٧٣)

ـ تطور العلاقات الأردنية ـ البريطانية بين الحربين العالميتين

أ ـ الأمارة في ظل الأنتداب البريطاني المباشر (١٩٢١ ـ ١٩٢٨) :

أتخذ الأشراف البريطاني على الأمارة . في أول الأمر . شكل الهيمنة المباشرة . بل أعطت بريطانيا موافقة الأمير على خططها السياسية الجديدة . فترة من الأختبار والتجربة .(١٧٤) ففي ١١ نيسان ١٩٢١ شكل الأمير عبدالله أول حكومة مركزية أردنية وأتخذ رئيسها لقب (الكاتب الأداري) . كما شغل جوليوس أرامسن وظيفة (المعتمد البريطاني) في الأمارة . مع سبعة مستشارين سياسيين لمساعدة

الأمير في الأشراف على تنظيم هذه الحكومة.[١٣١] كما أخذ يعاون (حزب الاستقلال السوري) أغلبية الوظائف الحكومية، وأخذوا على عاتقهم المشاركة في بناء الجهاز الإداري، وبناء القوة العسكرية للإمارة. إلا أن الدوائر السياسية البريطانية لم تكن راضية عن الحركة الوطنية في سوريا كانت موضع قلق دائم للانكليز.[١٣٢]

وعند انتهاء المدة التي حددها (أتاتورك) عبدالله - بتشرشل، زار صموئيل حسان، والكولونيل عبدالله أن اعتماد بريطانيا عليه يتحدد بمدى التزامه بهذه الاتفاقية. كما طلب صموئيل منه أيضا، التوقيع على المعاهدة الخمارية البريطانية - التي رفض والده التوقيع عليها - كشرط للتعاون المقبل بينه وبين بريطانيا. وفي ٨ كانون الأول ١٩٢١ تمكن فورس من اقناع الأمير بالتوقيع على هذه المعاهدة نيابة عن والده الشريف حسين. وليس من المستبعد أن عبدالله كان يأمل من وراء ذلك، التوصل الى اتفاق شامل مع بريطانيا حول مستقبل أمارته والعلاقات القائمة بين والده وبريطانيا.[١٣٣]

وقد حاول الأمير وحكومته بذل مساعيهما للتوصل الى عقد معاهدة مع الانكليز، بدون انتزاع اعتراف منهم بحكمه الجديد. الا أن بريطانيا أخذت في بادئ الأمر بمذكرة الانتداب، خاصة بعد تمكنها من الحصول على موافقة عصبة الأمم بطلب تعديل المادة الخامسة والعشرين من صك انتدابها على فلسطين. وفي ١٦ أيلول ١٩٢٢ أصدرت العصبة قرارها المتضمن تطبيق الانتداب البريطاني في فلسطين على شرقي الأردن، مع استثناء الأمارة من وعد بلفور الداعي الى تأسيس (وطن قومي لليهود في فلسطين).[١٣٤]

ولكن بريطانيا استمرت تماطل الأمير بصدد مطالبه هذه. فعند زيارة الأخير للندن في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٢ عرض على بريطانيا مطالبه التي تضمنت استقلال الامارة وعدم حرمانها من منفذ على البحر. غير أن مسعاه هذا، جوبه برفض وتعنت الانكليز. وفي ١٨ كانون الأول ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا مذكرة الى حكومة الأمارة، أوضحت فيها أن الوقت لم يحن بعد لوضع أتفاق دائم يضمن أستقلال الامارة.[١٣٥]

ومهما يكن من أمر، فقد اضطرت بريطانيا أزاء مطالب الأمير الملحة وتخفيفا لضغط المشاعر الوطنية في الامارة، الى اتباع نهج جديد من السرعة بهدا

الاعتراف الدولي

الخصوص. ففي ٢٥ آيار ١٩٢٣ أعلن هربرت صموئيل ـ خلال زيارة له لعمان ـ تصريحاً سياسياً أبان فيه عزم حكومته الاعتراف بكيان الامارة تحت رئاسة الأمير عبدالله، في ظل حكم دستوري، شريطة ضمان موافقة عصبة الأمم، وذلك بأتفاق يعقد بين الطرفين. (١٨٠)

وبناءً على ذلك، حاول الأمير تشكيل لجنة منتخبة من ممثلي الامارة، توصلت الى وضع أسس قانون أنتخابي للمجلس النيابي، والذي أقرته الحكومة الأردنية بدورها. أما بريطانيا فقد وضعت نصب عينيها، محاربة هذه المحاولة وأحباطها. مما الجأ ممثلي هذه اللجنة الى تقديم أحتجاج مكتوب الى عصبة الأمم، يستلفتون فيه نظرها لكي توفد «لجنة حيادية نزيهة للنظر في تحقيق المطالب الوطنية في الأردن». (١٨١) ومع هذا، تمكنت بريطانيا بعدئذٍ، من الأشراف على وضع (قانون أساسي) للامارة، ثم استحصلت موافقة الأمير عليه. وقد حصر هذا القانون بيد الأمير السلطات التشريعية والادارية، على أن يساعده مجلسان أحدهما تنفيذي والآخر تشريعي. (١٨٢)

وفضلاً عن ذلك، واجهت حكومة الأمير في هذه الحقبة من عهدها، متاعب داخلية وأنتفاضات عشائرية، عبرت عن سخطها وعدم أمتثالها لسلطة الحكومة المركزية. ومع أن الأمير حاول الاعتراف بالسلطة التقليدية لشيوخ العشائر وتسخيرها لتثبيت حكمه، الاّ أن مساعيه في اقامة توازن معها لم يكن أمراً هيناً في باديء الأمر. برغم تمكنه من اخمادها بمساعدة القوات المحلية والبريطانية. كما أن بريطانيا لم تكن بغافلة عن هذه التطورات. ففي آب ١٩٢٤ عرّضت الأخيرة، الامير وحكومته الى ضغوطات مالية، ونتج عن ذلك فرضها الرقابة على مالية الامارة، علاوة على اخراجها، جماعة حزب الأستقلال السوري من حكومة الامارة التي أنهت تحالفها وأرتباطها معهم. (١٨٣)

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا، ومنذ تأسيس الامارة أبقت بيدها زمام توجيه مقاليد الامور المالية والادارية والعسكرية والعلاقات الخارجية. أضافة الى تقديمها المعونات المالية للامارة على أعتبار أنها بلد فقير في موارده وامكاناته الاقتصادية. بل مارس موظفوها، الذين كانوا يعينون في مختلف الدوائر الحكومية، المشورة والاشراف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية سير الأدارة. (١٨٤)

وفي نطاق تأسيس القوة المسلحة أو جيش الامارة ، لم تعط بريطانيا للأمير ، في بادىء الأمر ، حق تشكيل قوة مسلحة كبيرة . بل وافقت على تأسيس ما يسمى بـ (القوة السيارة) التي وفرت لها الآليات العسكرية ودعم الطيران والمساعدات المالية ، وأناطت قيادتها الى الكابتن پيك باشا . وفي عام ١٩٢٢ شكل الأخير ، النواة الاولى لجيش الامارة ، وأطلق عليه تسمية (الجيش العربي) ، حيث أصبح قوامه مؤلفاً من (٩٥٠) جندياً و (٤٠) ضابطاً . كما أنضمت في صفوفه بعض العناصر الفلسطينية والسورية والعراقية . وفي عام ١٩٢٦ أضيفت اليه (قوة حدود شرق الأردن) كتشكيلة عسكرية جديدة . ثم جرى توسيع آخر عليه في تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وذلك بتأسيس (قوة البادية) التي أنشاها وترأسها جون باجت الملقب بـ (كلوب باشا) . والأخير كان قد أمضى بضع سنوات مع العشائر في جنوب العراق ، وعند التحاقه بجيش الامارة عمل كمساعد لپيك باشا . وفي عام ١٩٢٩ أنيطت لكلوب باشا هذا ، قيادة الجيش الأردني .

وفي واقع الحال ، كان دخول البدو كعنصر جديد في الجيش ، بمثابة صمام أمان للسياسة الأردنية في وجه الأتجاهات الوطنية في أغلب الأحيان . وعلاوة على ذلك ، لعب الجيش دوراً أساسياً في خلق هذه الامارة وتثبيتها كما حددتها السياسة البريطانية . حتى قيل بأن تاريخ هذه الامارة لا يعرف الا ممتزجاً بتاريخ جيشها .(١٨٥)

أما علاقات الامارة الخارجية ، لاسيما مع الأقطار المجاورة لها ، فأنها بقيت مرتبطة ، ليس بالمحاولة الرامية الى تثبيت كيان الامارة فحسب ، بل بالمسائل التي تحددها المصالح البريطانية أيضاً . ففي ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ توصلت بريطانيا وفرنسا الى أتفاق بينهما يعين حدود شرق الأردن مع سوريا ، ولم تخطط الحدود بينهما بشكل نهائي الا في سنة ١٩٣٢ . ومن خلال القانون الفلسطيني الذي صادقت عليه عصبة الأمم في كانون الثاني ١٩٢٢ رسمت حدود شرق الأردن الغربية .(١٨٦) وفي (معاهدة الحدا) تمكنت بريطانيا من اقناع عبد العزيز بن سعود (أمير نجد) من التنازل عن ممر أرضي من شمال نجد الى أمارة شرق الأردن وأطلق عليه (المجاز الأردني) . وهذا التدبير ، جعل الامارة محاذية للعراق ، وفي الوقت ذاته تشكل وضعاً يفصل بين نجد وسوريا ، كما جاء لصالح بريطانيا ليكون تحركها أكثر يُسراً بين البحر المتوسط والخليج العربي . وفي (معاهدة جدة) المبرمة بين بريطانيا وابن سعود عام ١٩٢٧ ، أعطى الأخير موافقته على بقاء مدينة معان وميناء العقبة تابعة لأمارة شرق الأردن .(١٨٧)

ومع ذلك ، فأن الامارة بقيت في الأطار النظري تحت أشراف المندوب السامي البريطاني بفلسطين . ومنذ آب ١٩٢٧ أصبح هذا المندوب يتلقى تفويضاً خاصاً بصفته مندوباً سامياً لشرق الأردن أيضاً . وينوب عنه في ممارسة صلاحياته ، معتمد بريطاني يقيم في عمّان ، ولا يتدخل شخصياً الاّ في الأمور الجوهرية التي تهدد أمن وسلامة الامارة كما أن تلكؤ بريطانيا في عقد أتفاقية ثنائية مع الأمارة في هذه الفترة ، جاء كمحصلة لعوامل عديدة ، يمكن أجمالها بالنقاط الآتية :

١ ـ أن نشوء الامارة كان نتيجة للتسويات السياسية بعد الحرب ، مما جعلها أشبه ما تكون بكيان سياسي غير ثابت ولاحدود له .
٢ ـ كان الصراع الهاشمي ـ السعودي وهجمات الوهابيين على الامارة بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤ ، قد أعطى مجالاً للأنكليز للتسويف والتلكؤ في تحديد موقفهم الواضح من الامير عبد الله ، بغية معرفة ماسوف تسفر عنه هذه الوقائع من أمور .
٣ ـ الخلاف بين بريطانيا والشريف حسين حول المعاهدة الحجازية ـ البريطانية ، الذي أنتهى أخيراً بسقوط مملكة الحجاز على أيدي السعوديين .
٤ ـ العقبات الادارية والسياسية والمالية التي واجهتها الامارة بعد التأسيس ، كانت قد أعطت لبريطانيا مجالاً للاشراف المباشر عليها . (١٨٨)

ب ـ الاتفاقية الاردنية ـ البريطانية عام ١٩٢٨ وردود الفعل الوطنية :

لم تتوطد علاقة بريطانيا بالامارة بشكل اوضح الا بعد تمكن الامير عبدالله من الحصول على وعد منها بقيام « حكومة مستقلة في شرق الاردن » . غير انه كان وعداً بالاستقلال الشكلي المقيد بشروط والتزامات ثقيلة . (١٨٩) فبعد مفاوضات مطولة ، توصل الجانبان في ٢٠ شباط ١٩٢٨ الى التوقيع في القدس على اتفاقية وقعها عن الجانب الاردني حسن ابو الهدى (رئيس المجلس التنفيذي) وعن الجانب البريطاني الفيلد مارشال لورد بلومر (المندوب السامي للامارة) . وقد نصت (المادة العشرون) فيها على سريان هذا الاتفاق حالما توافق عليه الحكومة الدستورية التي نصت (المادة الثانية) على اقامتها . وفي ١٦ نيسان ١٩٢٨ صدر الدستور الاردني الذي تحددت بموجبه الهوية السياسية للامارة . ونص على ان السلطة التشريعية مخولة للامير عبدالله ولورثته الذكور من بعده ، يعاونه مجلسان احدهما مجلس تنفيذي مكون من خمسة اعضاء ، والآخر مجلس تشريعي يضم ستة عشر عضواً

ينتخبون على درجتين على اساس التمثيل النسبي لكافة سكان الامارة وفق مختلف الاقوليات الدينية والعرقية . وفي ٤ حزيران ١٩٢٩ نالت هذه الاتفاقية الاردنية البريطانية الجديدة تصديق المجلس التشريعي .(١٣٠)

وبموجب هذه الاتفاقية ، وافقت بريطانيا على قيام حكومة مستقلة في شرق الاردن برئاسة الامير عبد الله ، شريطة ان تكون دستورية . وتعيين مقيم بريطاني في عمان يمثل حكومته ، وينوب عن المندوب السامي في فلسطين كما له الحق بتمثيل الامارة في علاقاتها الخارجية . الى جانب حصول بريطانيا على امتيازات خاصة بالشؤون المالية والقضائية والاشراف على الجيش الاردني ، وتقديم تسهيلات للقوات البريطانية كاقامة قوات مسلحة منها ترابط في الامارة .(١٣١)

وبالمقابل كان لهذه الاتفاقية صدى عميق على الاوضاع الداخلية للامارة . فقد عبرت الفئات الوطنية الأردنية عن سخطها وشجبها للانتداب البريطاني الذي حول الامارة الى ما يشبه المستعمرة البريطانية . وعقد عدد من زعماء البلد وشيوخه في ٢٥ تموز ١٩٢٨ مؤتمراً لهم في عمان ، خرجوا منه بصيغة (ميثاق وطني) اكدوا من خلاله على التمسك باستقلال الأمارة « كدولة عربية ذات سيادة » والرفض القاطع لمبدأ الانتداب ، والتنبيه الى المخاطر الصهيونية التي تسعى الى مد نشاطاتها الى الامارة نفسها . وقد قاطع الوطنيون المعارضون دعوة الحكومة لأجراء الانتخابات بغير ان السلطات الاردنية اصدرت مراسيم عقابية وزجرية حدت بها من الحريات العامة ، وضيقت الخناق على نشاط الحركة الوطنية بصورة عامة ، الى ان تم التصديق على هذه الاتفاقية .(١٣٢)

ومن جهة أخرى اعطت هذه الاتفاقية حافزاً جديداً للقوى الوطنية الاردنية ، لاتباع اسلوب العمل السياسي المنظم ، خاصة في نطاق تأسيس الاحزاب السياسية . ففي ١٠ نيسان ١٩٢٩ تأسس (حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني) وضم في صفوفه الأغلبية من الشباب ، اضافة الى العديد من زعماء العشائر . وحاول الامير عبدالله بدوره افساح المجال لتجمعات سياسية جديدة لتقف بمواجهة المعارضة الوطنية منها (الحزب الحر المعتدل) الذي تأسس في حزيران ١٩٣٠ وطغت على اهدافه النزعات العشائرية التقليدية والمفاهيم ذات التوجهات الاقطاعية ، و (حزب التضامن الاردني) الذي اعلن عن نشاطه في اذار ١٩٣٣ ، وأتسم بطابع التأكيد على النظرة الاقليمية الاردنية ، وخاصة من خلال اشغال المناصب الاداريه واقتناء الوظائف .(١٣٣)

وعند اندلاع أوار الثورة في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) انعكست احداثها بشكل بارز على الاوضاع الداخلية في الاردن . حيث اندفع الوطنيون الاردنيون ليقدموا لها الدعم والتأييد الواسع بالمال والسلاح والمطوّعة . كما لعب حزب اللجنة التنفيذية ـ الانف الذكر ـ دوراً رياديا في اسناد هذه الثورة . اما الحكومة الاردنية ، فقد اتخذت اجراءات صارمة لمواجهة الموقف ، فأصدرت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ (قانون الجمعيات) واستهدفت من ورائه ضبط وتنظيم تأسيس الجمعيات والاشراف عليها . وعلاوة على هذا ، تركزت مساعي الامير عبدالله في وضع قضايا التبرع والتطوّع للثورة تحت اشرافه وتوجيهه ، كما شدد الطوق على حركة مرور المتطوعين السوريين والعراقيين ، ثم فرض الحظر من الانتقال والسفر الى فلسطين . كما لعبت القوة المسلحة الاردنية دورها في اخماد التظاهرات المؤيدة للثورة ، وحصر حركة الثوّار وتنقلاتهم في زاوية محددة ومن ثم اخماد نشاطهم ومطاردتهم في العديد من مناطق الامارة . (١٩٤)

لقد احدث نشاط المعارضة الوطنية الاردنية الصاعدة ، تقدماً ملحوظاً في تعبئة الرأي العام ، لاسيما في مجال استمرارها في عقد المؤتمرات وتقديم الاحتجاجات لبريطانيا ولعصبة الامم ايضاً ، لغرض تعديل هذه الاتفاقية والقانون الاساسي . (١٩٥) غير ان الاستجابة البريطانية لذلك ، لم تكن الاّ ضئيلة ومحدودة . ففي ٢ حزيران ١٩٣٢ ابرمت بريطانيا مع الحكومة الاردنية اتفاقاً خاصاً وافقت بموجبه على تخفيف بعض الاعباء المالية على الامارة ومنحت للمعتمد البريطاني حق الاتصالات التي تجري بين بريطانيا والدول الاخرى وبين الامارة ، كما اعطت للامير عبدالله حق تعيين ممثلين قنصليين لدى اية دولة عربية مجاورة حسبما تستدعيه الضرورة .

لكن بريطانيا لم تعط موافقتها النهائية للامير ـ في مجال التمثيل الدبلوماسي ـ الاّ في التعديل الآخر للاتفاقية في آيار ١٩٣٩ ، والذي تضمن اضافة الى هذا ان يكون للامير (مجلس وزراء) مسؤول أمامه . عوضاً عن (المجلس التنفيذي) المعمول به والسماح له بتشكيل قوات عسكرية . وفي آب ١٩٣٩ جرت بعض التعديلات على القانون الأساسي (الدستور) . وعلى ضوئه تشكلت أول حكومة برئاسة توفيق أبو الهدى . ومن المهم القول ، ان هذه التعديلات ، كانت قد قللت الى حد ما ، من رقابة المعتمد البريطاني ، وزادت في الوقت نفسه من صلاحيات الامير عبدالله . ومع هذا ، بقيت علاقات بريطانيا مع الامارة تسير وفق اتفاقية عام ١٩٢٨ وتعديلاتها الآنفة الذكر ، الى أن حلّ مكانها اتفاقية جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . (١٩٦)

ـ الأردن خلال الحرب العالمية الثانية

ما أن اعلنت الحرب العالمية الثانية في الاول من ايلول ١٩٣٩ ، حتى سارع الأمير عبدالله الى وضع الامارة ، على الصعيدين المعنوي والعملي الى جانب الحلفاء وبالتحديد بريطانيا .(١٩٧) فكان بذلك الحاكم العربي الوحيد الذي قدم دعمه المطلق لبريطانيا خلال الحرب ، بوضعه الامارة وجيشها تحت التصرف البريطاني .(١٩٨)

في اليوم التالي لأعلان الحرب ، وضعت الحكومة الاردنية الامارة في حالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية . وفي ٣ أيلول أبرق الامير عبدالله الى جورج الخامس (ملك بريطانيا) يعلن الولاء والتأييد والاسناد لبريطانيا . وفي ١٦ ايلول اعلنت الامارة رسمياً الحرب على المانيا . والملاحظ ان الجيش الذي وضعه الامير تحت تصرف بريطانيا لم يكن بالمستوى الذي تعتمد عليه الاخيرة في حرب خارج الامارة وخاصة في اوربا ، اذ لم يزد عدد قواته القادرة على المساهمة في العمليات العسكرية عن ثلاثمائة وخمسين جندياً فقط . ومع هذا ، سعت بريطانيا الى تقوية قدراته العسكرية وزيادة قواته . وقد جاءت هذه البادرة بعد الزيادة التي قام بها كل من انتوني إيدن (وزير الخارجية البريطاني) والجنرال ويفل (قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط) الى عمان في ١٨ تشرين الاول ١٩٣٩ . ولكن بريطانيا فضلت في باديء الامر استخدام جيش الامارة لحراسة منشآتها العسكرية في الامارة وفلسطين .(١٩٩)

وخلال النصف الاول من عام ١٩٤١ ، ساءت الاوضاع العسكرية البريطانية في الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية على نحو خاص ، وذلك بعد الانتصارات العسكرية التي حققتها قوات دول المحور في اوربا ، وتقدمها تجاه شرق البحر المتوسط ومصر . وساد اوساط الرأي العام والعديد من الوطنيين العرب ، الافتراض القائل بأن بريطانيا خاسرة للحرب لامحالة . وكما سبق القول ، اصبحت سوريا ولبنان تحت سيطرة حكومة ڤيشي الفرنسية التي غدت علاقاتها مع الالمان تشكل خطراً معادياً بنظر الحلفاء . أما في العراق فقد قامت ثورة مايس التي اعلنت عن رغبتها في الاستقلال والتخلص من الهيمنة البريطانية ، ثم لجأ الامير عبد الاله (الوصي على عرش العراق) مع عدد من السياسيين العراقيين الى الاردن . وعلى أثر هذه التطورات المتلاحقة ، اعطت بريطانيا السماح للقوة العسكرية الاردنية للعمل خارج حدود الامارة .(٢٠٠)

وازاء ذلك ، اعلن الأمير عبدالله موقفه الرسمي المندفع والمؤيد لبريطانيا ، وبالأخص اظهاره التصلب والمناهضة الصريحة لثورة مايس في العراق . فقد وصف الأخيرة بـ « الفتنة الهدامة » . وفي رسالة بعثها الى الجنرال ويلسون في ١٨ مايس ١٩٤١ طلب منه فيها أخماد وضرب هذه الثورة باسرع وقت ممكن .(٢٠١) في حين نالت هذه الثورة عطف الاوساط الشعبية والوطنية الاردنية ، اذ اعلن المتظاهرون في عمان تعاطفهم القومي العربي لاسناد جيش العراق ، بل رفعوا شعارات الاستنكار والتنديد بالاستعمار البريطاني وأسقاطه .(٢٠٢)

وعلاوة على هذا اعطى عبدالله موافقته على أرسال قوة البادية الاردنية التي قادها كلوب باشا ، لمرافقة القوات البريطانية المكلفة باخماد ثورة العراق . ومن المفيد القول بأن قوة البادية هذه تغلبت عليها المشاعر القومية العربية ، فأعلنت تمردها على الاوامر المتعلقة بالاشتراك في هذه الحملة وعلى أثر ذلك طال العقاب العديد من افرادها . وبالرغم من ذلك ، اشتركت القوة الاردنية في احتلال مدينة الرطبة وحصار قاعدة الحبانية والقتال الذي دارت رحاه حول بغداد . اضافة الى قيامها بمهام حراسة السكك الحديدية على الطريق الممتد بين بغداد والموصل . ومن الملفت للنظر ، ان هذه القوة بعد عودتها الى الامارة نالت ثناء ومكافأة وتكريم الامير عبدالله نفسه .(٢٠٣)

وعلى ما يبدو . فان عبدالله قصد من وراء ذلك الى تأييد الاسرة الملكية الهاشمية الحاكمة في البلدين ، ثم كسب عطف بريطانيا الى جانبه ، واظهار مكانة دولية له ، علاوة على تعزيز طموحاته السياسية الخفية في العراق وسوريا .(٢٠٤) وقد تعزز طموح عبدالله هنا ، بعد تمكن بريطانيا من اخماد ثورة العراق ثم توجهها ـ وكما سبق القول ـ للهجوم على سوريا بمعاونة وحدات عسكرية من حكومة فرنسا الحرة بموافقة الجنرال ديجول وتحت امرة الجنرال كاترو ، تحت ذريعة اخذ الحيطة والحذر من أي هجوم الماني متوقّع في منطقة « الشرق الاوسط » .

لقد وجد عبدالله في حملة الحلفاء على سوريا ولبنان ، فرصة مواتية لأظهار نواياه الدعائية أزاء طموحاته القديمة في سوريا ، فاشترك فيها أيضاً بشكل ينمّ عن الحماس . ففي خطاب له امام قواته المشتركة بهذه المهمة ، دعاهم مجاهرة الى « تحرير سوريا » ، بل ذكّرهم بأن « ساعة وحدتها قد دنت » كما نجح باقناع العديد من رؤساء العشائر بالمساهمة فيها . وفي بداية هجوم القوات البريطانية

والفرنسية على سوريا في ٨ حزيران ١٩٤١ ، ساهمت القوة الاردنية المذكورة بعملية الاستطلاع لها ، اضافة الى مساهمتها في القتال الذي جرى في عدد من القرى والمدن السورية كتدمر وديرالزور . وهنا ، اتضحت الاتجاهات القومية ـ اذا جاز القول ـ لدى الامير عبدالله بأنها كانت ضبابيّة وغامضة ، في حالة المقارنة بين تصرفه أزاء ثورة مايس في العراق وبين اندفاعه وتعاونه مع الحلفاء تجاه السلطة الفيشية الفرنسية في سوريا .

ومن جهة اخرى ، فأن مساعي عبدالله ، لأشراك قواته في الجبهة الاوربية ، خابت ولم تدخل في أعتبارات الحلفاء الحربية . ومع ذلك ، أوكلت بريطانيا لجيش الامارة مهمة حراسة طرق المواصلات وأنابيب النفط والمطارات في العراق وسوريا وفلسطين وسيناء وايران وحسب مقتضيات السياسة البريطانية وظروفها . وكان لهذه الخدمات التي قدمتها الامارة للحلفاء أثر في دفع بريطانيا الى توسيع تشكيلات القوة العسكرية الاردنية بالعدد والمعدات ، حتى بلغ تعدادها في نهاية الحرب ما يقرب من ثمانية الاف ضابط ومجنّد . كما اثنت بريطانيا على مواقف الامير عبدالله هذه خلال الحرب ، وجعلتها موضع اهتمام من جانبها[٢٠٥] وانعكس ذلك بعدئذ ، بشكل او بآخر ، على احداث انعطاف جديد في تحديد علاقات بريطانيا بالأمارة .

ـ تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية وقيام النظام الملكي

أ ـ نهاية الانتداب وأعلان استقلال الأمارة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أعلنت بريطانيا أنها ستتعامل مع الظروف السياسية المستجدة ، بصيغة جديدة تأخذ بنظر الاعتبار توفير اسس تنموية اقتصادية لدول « الشرق الاوسط » وعلى قاعدة « التعاون المشترك » .[٢٠٦] وبالنسبة لعلاقتها بالامارة فأنها ، ومنذ اوائل عام ١٩٤٦ ، كانت قد صرحت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عن رغبتها بالاعتراف باستقلال امارة شرق الاردن . وبعد مدة وجيزة عقب هذا التصريح ، توصل الامير عبدالله في مباحثاته مع الحكومة البريطانية الى

صيغة « معاهدة تحالف » وقع عليها الطرفان بلندن في ٢٢ أذار ١٩٤٦ . وحددت مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين بعد الحرب .

فقد تمّ بموجب المعاهدة المذكورة . الغاء الانتداب البريطاني على الامارة . وأعتراف بريطانيا بهذه الامارة « كدولة مستقلة » وبالأمير عبدالله ملكاً عليها . كما نصت على اقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين . ورغم انها حصرت بالأمارة مسؤولية حفظ الامن الداخلي والدفاع عن نفسها ضد اي اعتداء خارجي . الا انها اكدت على التشاور بين البلدين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر في مصالحهما المشتركة . اضافة الى تعهد بريطانيا بتقديم المعونات المالية للجيش الاردني ، مقابل شروط محددة . كمطابقة التعبئة والتجهيزات والتدريب للمواصفات البريطانية ، كما أعطت لبريطانيا الحق بالبقاء في البلاد . واستخدام مواصلاتها ومرافقها الحيوية . هذا الى جانب الامتيازات الاقتصادية التي نالت فيها بريطانيا مكان الأولوية . ثم اعتماد الاردن من جديد على الخبراء والموظفين الإنكليز في الادارة المدنية . (٢٠٧)

وكما يبدو . فانه رغم اعلان هذه المعاهدة الجديدة لاستقلال الامارة . غير أنها بقيت تعتمد على بريطانيا بشكل كلي تقريباً . ومعالم سيادتها ناقصة . كما لم تبدل من اوضاعها ما يدل على معطيات جوهرية . (٢٠٨) وبالمقابل احدثت هذه المعاهدة تغييرات سياسية جديدة في الأمارة . ففي ٢٥ آيار ١٩٤٦ اجتمع المجلس التشريعي الاردني واتخذ قرارات عديدة هي :

١ ـ اعلان الاردن حكومة مستقلة استقلالاً تاماً ذات حكم ملكي وراثي نيابي .
٢ ـ البيعة للأمير عبدالله ليكون ملكاً دستورياً بلقب « ملك المملكة الاردنية الهاشمية » .
٣ ـ اقرار تعديل القانون الاساسي (الدستور) على ضوء القرارين الأولين . (٢٠٩)

وقد تم بنفس اليوم المذكور تتويج الامير عبدالله ملكاً على الاردن . وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ أقر الدستور الاردني الجديد ، بحيث يتلاءم والحالة السياسية الجديدة هذه .

لم تنل المعاهدة ومثلها الدستور الجديد رضى وارتياح الأوساط الثقافية والشعبية الاردنية . كما انتقلت المعارضة لها ايضاً الى اروقة مجلس النواب الذي دعا بدوره الى

الحد من النفوذ والامتيازات البريطانية . كما نالت المعاهدة انتقاد البعض من الاقطار العربية التي اعتبرتها بمثابة غطاء لهيمنة بريطانيا العسكرية على الاردن .

وقد حاول الملك الجديد عبدالله البحث عن امكانية جديدة لدعم اوضاع المملكة الاقتصادية والمالية على وجه خاص . فتوجه الى العراق معلناً عن مشروع للاتحاد بين البلدين . الاّ ان مشروعه هذا . لاقى معارضة شديدة . لاسيما من سوريا ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية . فضلاً عن انه لم يلق استحسان وقبول بريطانيا نفسها . وقد عبرت هذه الاقطار العربية ايضاً عن عدم أرتياحها لطموحات الملك الجديد في مجال توسيع اتصالاته مع العراق وتركيا وغيرهما . ثم لطروحاته التي لاينفك يرددها في كل فرصة يراها مناسبة لمشروعه الأتحادي الاقليمي العربي الذائع الصيت (سوريا الكبرى)(٣٠)

ب ـ المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٤٨ :

لقد اعلنت الحكومة الاردنية عن رغبتها بتعديل معاهدة ١٩٤٦ . ليس لأنها واجهت معارضة وطنية قوية فحسب . بل لأنها لم تؤهل الاردن للدخول في هيئة الأمم المتحدة كدولة مستقلة . كما جاءت ظروف مستجدة شجعت على ذلك منها تدهور الاوضاع السياسية في فلسطين وعزم بريطانيا على الأنسحاب منها في آب ١٩٤٨ . وبدا وكأن الاخيرة . كانت راغبة بترتيب اوضاعها السياسية في الاردن وفلسطين قبيل هذا الانسحاب . وفي وقت كانت فيه داخلة بمفاوضات مع مصر والعراق لتعديل المعاهدات معهما . كل هذا . على ما يبدو . قد دفع الانكليز أخيراً . لأن يقدموا على ابرام معاهدة جديدة مع الاردن في ١٥ آذار ١٩٤٨ .(٣١)

أشتملت هذه المعاهدة على سبع مواد اساسية . وملحق لها يتضمن سبع مواد ايضاً . وتحددت مدتها بعشرين سنة قابلة للتجديد بعد انقضاء خمس عشرة سنة ابتداءً من وقت تنفيذها وباتفاق الطرفين المتعاقدين . وبدت في العديد من بنودها على غرار معاهدة ١٩٤٦ الملغاة بموجب هذا الاتفاق الجديد . ورغم انها انقصت . الى حد ما . من بعض الامتيازات البريطانية . الا ان الجوانب المالية والعسكرية قد طغت عليها بصورة عامة . فبموجبها تعهدت بريطانيا بتقديم معونات مالية للاردن مقابل احتفاظها بالعديد من التسهيلات العسكرية لقواتها . كالاحتفاظ بحق

امتلاك قاعدتين جويتين في عمان والمفرق ، وتشكيل لجنة بريطانية ـ اردنية للدفاع المشترك . (٢٢)

لقد كانت هذه المعاهدة ـ التي حددت علاقة بريطانيا بالاردن حتى عام ١٩٥٧ ـ شديدة الوطأة على الشعب الاردني ، حيث عبر عن سخطه وشجبه لها منذ ابرامها . كما نالت سخط ورفض الاوساط الوطنية العربية ، وخاصة في سوريا والعراق . وذلك لأنها ضمنت لبريطانيا السيطرة على الاردن وصيانة مواصلاتها ومواقعها العسكرية في العراق وقناة السويس ، وغدت في حينها عائقاً في طريق حركة التحرر العربية . (٢٣)

جـ ـ الأردن والحرب العربية ـ الصهيونية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) :

ان مجريات الاحداث التي عكست سياسة الملك عبدالله تجاه القضية الفلسطينية ، تكشف بوضوح عن سلوكه الغامض أحياناً والمزدوج في بعض الأحيان . فهو لم يعارض مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ . كما كان قد أصرّ على تنفيذ الكتاب الابيض ـ الذي اصدرته بريطانيا عام ١٩٣٩ ـ بشكل يدعو الى اتحاد كبير ، يذيب اليهود في دولة تضم فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الاردن . وهذا لم يخرج عن نطاق مشروعه المعروف سوريا الكبرى .

وعندما اصدرت الامم المتحدة قرار التقسيم الاخير لفلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، غدا الملك عبدالله موزع الاهتمام بين مواقفه الرسمية المنسجمة مع المواقف العامة للدول العربية ، وبين نظرته في اتباع « سياسة واقعية » مرافقة لقناعته بضعف امكانات هذه الاقطار على خوض حرب فعلية تحسم في النهاية لصالحها . وربما كان هذا الاتجاه ، يعتلج في ذهن عبدالله منذ (أتفاقية أبو الهدى ـ بيڤن السرية) ، خلال التمهيد لعقد المعاهدة البريطانية ـ الاردنية عام ١٩٤٦ ، والتي قضت في أحد خطوطها العامة ، على عدم اجتياز القوة العسكرية الاردنية « الحدود اليهودية » في حالة نشوب قتالٍ فعلي ودخول هذه القوة فلسطين ، وعلى قيام « تشاور بين بريطانيا والاردن » في حالة تحقق هذا الغرض . (٢٤)

ومهما يكن من امر ، فأن الملك عبدالله بدا وكأنه كان يغتنم الفرصة الملائمة لكي يؤمن لنفسه الاستفادة لما ستؤول اليه مجريات الامور وتطوراتها

المتصاعدة .(٣٥) فقد حصر همّه واندفع بشكل ملحوظ لتولي قيادة الجيوش العربية التي كانت قد بدأت بممارسة فعالياتها العسكرية المعلنة بتحرير فلسطين بعد اعلان الحركة الصهيونية العالمية ، بشكل رسمي وبدعم من الدول الكبرى ، كيانها السياسي الجديد على أرض فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ . وفي الوقت ذاته ، كان عبدالله نهباً للشكوك والحذر من قادة تلك الجيوش ورؤساء دولها . علاوة على عدم انسجامه التام مع القيادات الفلسطينية ، وخاصة (جيش الانقاذ العربي) الذي تشكل بناءً على توصية من جامعة الدول العربية . واذا كان الجيش الاردني قد اظهر فعالية قتالية عالية في باديء الامر ، لاسيما في معركة القدس ، فأن هذه الامكانية لم تبرز الأ بالشكل الذي حدد لها من قبل عبدالله وقائد القوة الاردنية وقتئذٍ كلوب باشا ، اضافة الى التأثيرات والضغوط السياسية البريطانية .(٣٦)

لقد أستثمر الملك عبدالله في خاتمة المطاف الاوضاع المأساوية لايقاف القتال والتطورات التي اعقبته . فتعامل بمرونة واضحة مع الوسيط الدولي (الكونت برنادوت) الذي اغتيل من قبل العناصر الصهيونية . وفي كانون الاول ١٩٤٨ اعلن نفسه ملكاً على عموم فلسطين رداً على تشكيل الحكومة العربية في غزة . وفي ٣ نيسان ١٩٤٩ ابرم عبدالله اتفاقية الهدنة ، في وقت كانت لاتزال ترابط فيه هناك قطعات من القوة العسكرية الأردنية والعراقية .(٣٧)

د ـ الأوضاع السياسية في الأردن بعد نكبة فلسطين :

اتخذ الملك عبدالله بعد الهدنة موقفاً بدا في جوهره متعارضاً والأجماع العربي الرسمي والشعبي ، خاصة ازاء السلوكية المزدوجة التي أتبعها في باديء الامر ، من دعوته الى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الاقطار العربية ، ثم محاولاته الرامية الى ايجاد خيوط من الاتصال مع اليهود منذ خريف عام ١٩٤٩ . وهناك من يرى ان زيارته للندن وقتئذٍ ، كانت في فحواها لا تخرج عن أحد مساعيه الرامية الى تحقيق تفاهم وتسوية مع اليهود ، وفاتحة لتفاهمه مع الحكومة البريطانية على مسألة الحاق « القسم العربي من فلسطين » بالأردن .(٣٨)

وفضلاً عن ذلك ، فان سياسة عبدالله هذه ، جعلته على طرفي نقيض مع بقية اعضاء مجلس الجامعة العربية ، التي اعتبرت تصرفاته السياسية هذه خارجة عن رغبتها ، ووصل الامر بينه وبين الجامعة العربية ، الى حد اوشك ان يعرض نفسه

للطرد منها، بعد ان بذلت الاخيرة جهودها لثنيه عن عزمه بالسير على هذا المنوال. ثم اتخذت في نيسان ١٩٥٠ قراراً يقضي بعدم موافقتها على مسألة الضّم، والامتناع عن الاعتراف بالكيان الصهيوني الجديد او اجراء اية تسوية معه. (٢٢٩)

لم يعط عبدالله اذناً صاغية للمعارضة العربية الشديدة. فأخذ يستعد بشكل محكم لهذا الاجراء، والتمهيد لتطبيقه، سواء من خلال جولاته العديدة لمدن الضفة الغربية او من خلال خطاباته الغامضة والتلميحية لما سوف يقدم عليه بعدئذٍ. (٢٣٠)

وبالفعل قامت الحكومة الاردنية بتنفيذ هدفها بهذا الخصوص. ففي كانون الاول ١٩٤٩ اخذت بالشروع في الغاء الكمارك والجوازات بين الضفتين الشرقية والغربية من نهر الاردن، ثم توحيد الادارة والمرجع بينهما، ورافق ذلك، منح الجوازات الاردنية للفلسطينيين. وبعد أن حلت البرلمان، أجرت في ١١ نيسان ١٩٥٠ انتخابات جديدة لغرض تمثيل سكان القسم المنضم من فلسطين في المجلس الجديد. وفي ٢٤ نيسان من العام ذاته، اجتمع مجلسا البرلمان الجديد ـ الذي كان عدد النواب فيه بالتساوي أما الاعيان فمثله ستة من الفلسطينيين من مجموع عشرين عيناً ـ برئاسة توفيق أبو الهدى (رئيس الحكومة الأردنية)، وحضر الملك عبدالله بنفسه جلسة الأفتتاح. بعدها أعلن أبو الهدى، وبشكل رسمي، قرار توحيد ضفتي الاردن. واهم ما جاء في هذا القرار، اجتماع الضفتين « في دولة واحدة في المملكة الاردنية الهاشمية » على أساس « الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً. كما تضمن ايضاً الدعوة الى « تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية ». (٢٣١)

وفي ٢٧ نيسان ١٩٥٠ اعترفت بريطانيا بهذا الاجراء الذي اتخذته المملكة الاردنية، كما وعدت بسريان مفعول معاهدة ١٩٤٨ عليه. وفي الوقت ذاته اعترفت بالكيان الصهيوني الجديد على ارض فلسطين، وأرفقت اعترافها هذا، بشرط التوصل الى « تسوية » لمنطقة القدس وتعيين الحدود بين هذا الكيان وبين الأردن بشكل نهائي. (٢٣٢)

db

كان لأجراءات الضم هذه ، آثارها الخطيرة في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم التطورات السياسية في الاردن فقد شكل الفلسطينيون - ومنهم اللاجئون - الأغلبية العددية من سكانه . كما أن احوالهم النفسية والمعيشية ، كانت من الامور الأساسية التي جعلتهم منقسمين بين مؤيد لهذا الضم وينظر اليه كأمر واقع ، وبين ناقم وساخط على الذين اوجدوه . فضلاً عن ذلك ، شكل الفلسطينيون نسبة أقوى وأوضح في الوعي السياسي والثقافي من سكان الضفة الشرقية . فأعطى هذا بعدئذٍ مردوداً خاصاً لنشاط الحركة الوطنية الاردنية والفلسطينية ، لاسيما في نطاق تشكيل التكتلات والأحزاب السياسية .(٢٢٣)

كما أثرت هذه الأجراءات المذكورة ، في سياسة الاردن الخارجية فقد زادت بريطانيا من معونتها المالية السنوية للاردن الى حدود (٣،٥) مليون جنيه استرليني .(٢٢٤) ثم ابرم الاردن مع الولايات المتحدة الاميركية في آذار ١٩٥١ أتفاقاً للمعونة والمساعدات الأقتصادية والذي عرف في حينه بـ (مشروع النقطة الرابعة) وفي الوقت ذاته اعلن الاردن عن نواياه للمشاركة في الحرب الكورية مع جيوش الامم المتحدة ، متخطياً بذلك النهج الحيادي الذي رجّحته ودعت اليه الاقطار العربية .(٢٢٥)

هـ ـ اغتيال الملك عبدالله :

لم تكن المسيرة السياسية الطويلة التي أمسك بزمامها الملك عبدالله خالية من المفاجآت الطارئة . ففي ٢٠ تموز ١٩٥١ ، وحينما كان يهم بدخول المسجد الاقصى في القدس ، تعرض لحادث أغتيال أودى بحياته في الحال . أما الفاعل فقد أطلق الرصاص على نفسه فوراً بعد أحكام الطوق من حوله . وقد أعطت السلطات الاردنية لهذا الحادث صفة المؤامرة المدبرة ، حيث وجهت اتهامها الى فئة من الفلسطينيين أطلقت على نفسها (جمعية الجهاد المقدس) وبعد التحقيق والمحاكمة ، نفذت هذه السلطات حكم الأعدام في أربعة من المتهمين ، بينهم الدكتور موسى الحسيني ـ ابن عم مفتي القدس محمد امين الحسيني ـ ونجا من الاعدام أثنان لغيابهما ، أحدهما هو العقيد عبدالله التل (حاكم القدس الأردني الاسبق) الذي كان قبل اغتيال الملك ، قد غادر الأردن لاجئاً الى القاهرة .(٢٢٦)

لقد أحدث اغتيال الملك عبدالله نوعاً من القلق في الاوساط السياسية البريطانية، مثلما خلق ـ كما يقال ـ جواً من الفراغ السياسي المؤقت في الاردن. الا أنه، من جهة أخرى، أعطى المجال للبعض من الشخصيات السياسية الملتفة حول البلاط الملكي لأدارة دفة الحكم الى حين. ولكن سرعان ما أختير الامير طلال بن عبدالله ملكاً على الاردن. وقد سار هذا على سياسة مغايرة لسياسة والده عبدالله الى حد ما. وخاصة عند أقدامه على اصدار (دستور ١٩٥١) الذي اشتمل في أهم مواده على تعديلات لبعض الاسس الديمقراطية، وتحديد مسؤوليات السلطة التنفيذية أزاء السلطة التشريعية. أضافة الى اتجاهه في معارضة الخطط السياسية البريطانية، لاسيما مشروع سوريا الكبرى، واتباعه سياسة اتسمت بالمرونة والتقارب مع كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية. (٢٢٧)

غير أن الأمر لم يطل بالملك طلال، فاعتلال صحته العقلية وتدهورها ـ كما هو مشاع في وقته ـ جعل الأسرة الهاشمية تحبّذ تنازله عن العرش لأبنه الحسين. ومما يلفت النظر، أن الملك طلال كان قد نال حظوة شعبية في الاردن. لذا، أعتبر تنازله عن العرش من قبل الغالبية الشعبية ـ التي خرجت متظاهرة تأييداً له ـ مناورة انكليزية قد تم أعدادها بإتقان. بل قيل أن طلال « كان لديه العزم والنية للقيام بإنقلاب » فأحبطه الانكليز. (٢٢٨) ومع ذلك، ففي ١١ آب ١٩٥١ غدا الحسين بن طلال ملكاً على الاردن، ولما كان الأخير لا يزال قاصراً، فقد تولى الحكم (مجلس وصاية) مكوّناً من ثلاثة اشخاص، الى أن جرى تتويجه في ٢ أيار ١٩٥٣ في ظل المراسيم الرسمية الدستورية. (٢٢٩)

الحركة الوطنية في الأردن
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

أ ـ طبيعة الأوضاع السياسية الأردنية في مطلع الخمسينات :

لقد شهد الاردن منذ تولي الملك حسين العرش فيه، نشاطاً ملحوظاً تمثّل في المعارضة الشعبية والسياسية، سواء داخل الحكم أو خارجه. وظهر ذلك، على شكل أزمات وزارية مزمنة وانتخابات برلمانية متكررة. وخاصة بسبب ضم الضفة